مستقبل العلاقات التجارية الاوروبية البريطانية بعد البريكست

The future of European-British trade relations after the Brexit

كرامة مروة[1] ، رحال فاطمة[2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، maroua.krama@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، f.rahal@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/28 تاريخ القبول: 2021/04/25 تاريخ النشر: 2021/11/06

الملخص:

لقد هدفت دراستنا إلى استشراف مستقبل العلاقات التجارية بين الاتحاد الاوروبي وبريطانيا بعد البريكست، وقد توصلنا إلى أن البريكست لن يكون في صالح الطرفين وعدم التوصل لاتفاق حول العلاقات التجارية ستدفع ثمنه أكثر بريطانيا فمن المتوقع أن تواجه المملكة المتحدة ثلاث إلى خمس أضعاف الخسائر التي يواجهها الاتحاد الاوروبي في القطاعات الرئيسية للتصدير، نظرا لفقدان بريطانيا كل امتيازاتها في دخول سلعها وخدماتها للسوق الأوروبية ، بسبب القيود والاجراءات الصارمة التي ستفرض عليها من حواجز جمركية وغير جمركية، وسوف تفقد التبعية أيضا لاتفاقات التبادل التجاري مع كل الدول التي تربطها اتفاقيات تجارية مع الاتحاد وهذا سيدفع الشركات البريطانية إلى البحث عن أسواق جديدة كمنفذ لمنتجاتها.

الكلمات المفتاحية:البريكست، الاتفاقيات التجارية، الاتحاد الاوروبي، العلاقات التجارية

Abstract:

Our study aimed to foresee the future of trade relations between the European Union and Britain after Brexit, and we have concluded that Brexit will not be in the interest of the two parties and that no agreement on trade relations will be reached, the price of which will be paid by Britain. In the main sectors of export, due to Britain losing all its privileges in entering its goods and services to the European market, due to restrictions and strict procedures that will be imposed on it, including customs and non-tariff barriers, and it will also lose dependency on trade exchange agreements with all countries that it has trade agreements with the Union, and this will push British companies To search for new markets as an outlet for their products.

Key words: Brexit, trade agreements, European Union, trade relations

المؤلف المرسل: كرامة مروة ، **الإيميل:** maroua.krama@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

يعتبر الاتحاد الاوروبي من أبرز التكتلات الاقتصادية في العالم، وتعود نشأته الى معاهدة باريس سنة 1951م بانشاء الجماعة الاوربية للفحم والصلب والتي كانت عبارة عن سوق مشتركة لمادتي الفحم والصلب لتعرف مسيرته بعد ذلك تطورات ملحوظة توجت بإنشاء عملة أوروبية موحدة تضم 19 دولة ، واتحاد اقتصادي اوروبي يضم 28 دولة في شكل سوق موحدة تخضع الدول المنظمة لها إلى قوانين وتشريعات محكمة العدل الاوروبية فيما يخص قوانين العمل، السياسة الزراعية المشتركة ....الخ

ومن أبرز دول الاتحاد الاقتصادي الاوروبي نجد المملكة المتحدة والتي انضمت يوم 1 جانفي 1973 له، وبعد أكثر من أربعة عقود من انضمام المملكة المتحدة البريطانية الي الاتحاد الاقتصادي الاوروبي قررت بريطانيا في استفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون يوم 23 جوان 2016 الخروج من الاتحاد الاوروبي ، وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة 51.9 % مقابل 48.1 % لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي، لتبدأ فترة انتقالية مدتها 11 شهرا لخروجها النهائي من الاتحاد، ابتداءا من 31 جانفي 2020 وتنتهي في 31 ديسمبر 2020 ليدخل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا في مرحلة جديدة وهي مرحلة ما بعد البريكست، حيث سيسعى الطرفين للتوصل إلى اتفاق بخصوص التعاملات التجارية والاقتصادية بين الجانبين.

أ. الاشكالية:

و في ظل هذه الظروف الاستثنائية والتغيرات العميقة التي طالت الاتحاد الاوروبي ، ازدادت أهمية معرفة تلك التداعيات على مستقبل العلاقات التجارية البريطانية، ومن هنا يمكننا طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ماهو مستقبل العلاقات التجارية بين الاتحاد الاوروبي وبريطانيا بعد البريكست؟

ويمكن تحليل الإشكالية العامة على ضوء الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل سيؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي إلى خسارتها القدرة على الوصول إلى السوق الاوروبية الموحدة؟
- ✓ من هو الطرف الاكثر تضررا من البريكست في حالة عدم الوصول إلى اتفاق تجاري بين الاتحاد الاوروبي وبريطانيا؟

- ✓ ماهي استراتيجية بريطانيا التجارية بعد البريكست ؟
- ✓ ماهي أهم عوائق تنفيذ اتفاق البريكست ؟

ب. فرضيات الدراسة.

يقوم بحثنا على عدة فرضيات هي:

- ✓ مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي ستحد من بعض منافع التجارة أوتلغيها نهائيا.
- ✓ ستدفع بريطانيا ثمن عدم التوصل لاتفاق حول العلاقات التجارية بينها وبين الاتحاد الاوروبي .
- ✓ ستسعى بريطانيا بعد البريكست الوصول إلى السوق الامريكية والصينية لتصريف متجاتها .
- ✓ تعتبر قضية الحدود بين إيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي العائق الأبرز أمام تنفيذ اتفاق "بريكست".

ج. **أهمية الموضوع:**

يستمد هذا البحث أهميته من خلال ما يلي:

- ✓ تعتبر التجربة الأوروبية في مجال التكامل والاندماج أكثر التجارب نجاحا ودراستها مطلوبة للوقوف على أهم أسباب التي ساهمت في خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي.
- ✓ تعتبر ازمة البريكست من أخطر الأزمات التي شهدها الاتحاد الاوروبي، والتي هددت كيانه بالانفصال والتداعي كحجر الدومينو ، وتبرز أهمية دراستنا للوقوف على أهم تداعياتها على مستقبل العلاقات الاقتصادية وبالتحديد التجارية بين الاتحاد الاوروبي وبريطانيا.

د. أهداف الموضوع:

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ محاولة معرفة أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي .
- ✓ محاولة معرفة تأثير البريكست على مستقبل التجارة البينية بين الاتحاد الاوروبي وبريطانيا.

- ✓ محاولة تسليط الضوء على أهم السيناريوهات المحتملة للعلاقات التجارية البريطانية والاتحاد الاوروبي من جهة ودول العالم من جهة أخرى.

هـ. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث

لدراسة موضوعنا بطريقة موضوعية استخدمنا المنهج التاريخي لتتبع مسار بريطانيا في الاتحاد الاوروبي من الانضمام إلى الانسحاب وكذلك استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع التجارة البينية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا من خلال تحليلنا لأهم المؤشرات التجارة الخارجية الاوروبية البريطانية، وقد استعملنا أيضا منهج دراسة حالة والذي كان حول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

و. هيكل الدراسة :

وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدنا تقسيم البحث حسب الخطة التالية:

- ✓ مسار بريطانيا في الاتحاد الاوروبي من الانظمام إلى الانسحاب.
- ✓ أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.
- ✓ أسباب تعثر اتفاقية البريكست.
- ✓ حقوق والتزامات بريطانيا بعد انسحابها من الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .
- ✓ استشراف لواقع العلاقات البريطانية الاوروبية بعد البريكست.

2. مسار بريطانيا في الاتحاد الاوروبي من الانظمام إلى الانسحاب

بدأت المملكة المتحدة البريطانية بداية من 1 فيفري 2020 الاستعداد لمغادرة المنظومة الأوروبية رسميا بانسحاب منظم تتبعه مرحلة انتقالية حتى نهاية ديسمبر 2020 ، وهذا بعد انضمام دام 47 عاما بين بريطانيا والاتحاد الاوربي، من 11جانفي 1973 الى 31 جانفي 2020 تم الانفصال رسميا عن الاتحاد الاوربي، وهي مرحلة جديدة من المفاوضات بين لندن وبروكسل للاتفاق على شكل العلاقة بين الطرفين مستقبلا، وفي ما يلي أبرز المحطات في تسلسل تاريخ العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا:

- ✓ **أوت 1961** : تقدم رئيس الوزراء البريطاني المحافظ هارولد ماكميلان بتقديم طلب ترشيح عضوية بلاده إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي كانت حين ذاك تضم 6 دول (فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ).

- ✓ **14 جانفي 1963** : اعتراض أول من قبل الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول على دخول المملكة المتحدة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية حيث لجأ إلى الفيتو للمرة الأولى، وقد كررت بريطانيا طلب الانظام مرة أخرى سنة 1967 ورفض هذا الطلب للمرة الثانية، وفي 27 نوفمبر 1967وضع شارل ديغول مرة أخرى فيتو جديد على ذلك واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء ناجح لمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في22 جانفي1973 ، حيث وقعت بريطانيا معاهدة الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الوقت نفسه مع إيرلندا والدانمارك.
- ✓ **5 يونيو/حزيران 1975:** البريطانيون يؤيدون في استفتاء بأكثر من 67% البقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- ✓ **30 نوفمبر/تشرين الثاني 1979:** رئيسة الوزراء المحافظة مارغريت تاتشر تطالب بحسم مقابل مشاركة بلادها في الموازنة الأوروبية في مقولتها الشهيرة "أريد استعادة أموالي"، وهو طلب حصلت عليه عام 1984.
- ✓ **20 سبتمبر/أيلول 1988:** تاتشر تلقي كلمة في بروج (بلجيكا) تعارض فيها أي تطور فدرالي للهيكلية الأوروبية.
- ✓ **7 فبراير/شباط** 1992: توقيع معاهدة ماستريخت، الأساس الثاني للهيكلية الأوروبية بعد معاهدة روما عام 1957، وتستفيد بريطانيا من بند استثنائي يتيح لها عدم الانضمام إلى العملة الموحدة.
- ✓ **23 يوليو/تموز 1993:** أقنع رئيس الوزراء المحافظ جون ميجور البرلمان بإقرار معاهدة ماستريخت بعدما لوح بالاستقالة، ووصف في اليوم نفسه ثلاثة من وزرائه المشككين في أوروبا بأنهم "جبناء".
- ✓ **20 أبريل/نيسان 2004:** رئيس الوزراء العمالي المؤيد لأوروبا توني بلير يعلن نيته تنظيم استفتاء حول الدستور الأوروبي الذي لم يتم إقراره في نهاية الأمر بسبب معارضة فرنسا والدانمارك.

- ✓ **23 يناير/كانون الثاني 2013:** رئيس الوزراء المحافظ ديفد كاميرون يتعهد في كلمة له بإجراء استفتاء حول عضوية البلاد في الاتحاد الأوروبي إذا فاز حزبه في الانتخابات التشريعية عام 2015.
- ✓ **22 مايو/أيار 2014:** تصدر حزب الاستقلال البريطاني المشكك في أوروبا والمعادي للهجرة نتائج الانتخابات الأوروبية بأكثر من 26% من الأصوات ليحصل على 24 نائبا.
- ✓ **7 مايو/أيار 2015:** الحزب المحافظ يفوز في الانتخابات التشريعية ويتم تبني القانون بتنظيم استفتاء حول البقاء في الاتحاد قبل نهاية العام 2017 قبيل عيد الميلاد.
- ✓ **20 شباط/فبراير 2016:** كاميرون يعلن أن الاستفتاء سينظم يوم 23 يونيو/حزيران 2016 غداة إعلان اتفاق حول إصلاحات كان يطالب بها خلال قمة في بروكسل.
- ✓ **15 نيسان/أبريل 2016:** انطلاق الحملة الرسمية للاستفتاء المقرر يوم 23 يونيو/حزيران 2016.
- ✓ **23 يونيو/حزيران 2016:** الناخبون البريطانيون يصوتون من أجل خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي. **(موسوعة الجزيرة، بلا تاريخ)**حيث عبر 51.9% من الناخبين عن تأييدهم للخروج من الاتحاد في استفتاء نظم بعد فوز المحافظين في الانتخابات التشريعية عام 2015، وبعد هذا الفوز لمعسكر الخروج، استقال رئيس الوزراء المؤيد للبقاء ديفيد كاميرون من منصبه.
- ✓ **29 مارس 2017:** رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك يتسلم رسالة من رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي تفعّل المادة 50 من اتفاقية لشبونة لتبدأ بذلك عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد (بريكست)، يفترض أن تستمر هذه العملية سنتين وتنجز عند الساعة 23.00 من التاسع والعشرين من مارس 2019.
- ✓ **22 نوفمبر 2018:** توصل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة إلى اتفاق مؤقت حول العلاقات بينهما بعد بريكست، بعد أسبوع على تفاهمهما على "اتفاق

انسحاب" بريطانيا، وأقر مشروع الاتفاق في 25 نوفمبر خلال قمة استثنائية في بروكسل.

- ✓ **15 جانفي2019:** صوت النواب البريطانيون ضد اتفاق الخروج الذي رفض الاتفاق مرتين بعد ذلك في البرلمان البريطاني في مارس ثم في إبريل وافق الاتحاد الأوروبي على إرجاء بريكست ويحدد موعد الخروج في 31 أكتوبر.
- ✓ **24 جويلية 2019:** بوريس جونسون المحافظ المؤيد لتنفيذ بريكست في موعده مع أو بدون اتفاق يتولى رئاسة الحكومة خلفا لتيريزا ماي بعد استقالتها.
- ✓ **28 أكتوبر2019:** اتّفقت دول الاتحاد الأوروبي مع بريطانيا يوم 28 أكتوبر 2019 على قبول طلب لندن تأجيل انسحاب بريطانيا من التكتل حتى 31 جانفي 2020 ، مع ترك الباب مفتوحا أمام احتمال حدوث أي مستجدات قبل ذلك الموعد. وهذا بعد أن صوت مجلس العموم البريطاني بشكل نهائي لصالح مشروع قانون يمنع خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بدون اتفاق حيث صوت 327 نائبا لصالح مشروع القانون ، 299 نائبا كانوا معارضين ، هذه الهزيمة التي تكبدها رئيس الحكومة بوليس جونسون تحققت بفضل انشقاق 11 نائبا من حزب المحافضين ، حيث صادقت ملكة بريطانيا ايليزابت الثانية على مشروع قانون يمنع خروج بلادها من الاتحاد الاوروبي بدون اتفاق حيث يلزم هذا القانون رئيس الوزراء طلب تمديد بغرض التوصل الى اتفاق للخروج.
- ✓ **12 ديسمبر 2019** : تعين بوريس جونسون موعد 12 ديسمبر لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وقد فاز بوريس جونسون بغالبية ساحقة في البرلمان بعد هذه الانتخابات (365 نائبا من أصل 650)، ما مكنه من إقرار اتفاق الخروج الذي تفاوض عليه مع بروكسل في 9 جانفي 2020.
- ✓ **31 جانفي 2020:** بريكست يدخل حيز التنفيذ عند الساعة 23.00 بتوقيت غرينيتش، تلي ذلك مرحلة انتقالية حتى 31 ديسمبر 2020 قابلة للتمديد، على لندن وبروكسل أن تحددا خلالها أسس علاقتهما المستقبلية لا سيما على الصعيد التجاري. **(العربية نت، 2020)**

3.أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

هناك مجموعة من الاسباب دفعت بريطانيا نحو اتخاذ مثل ذلك القرار هي:

- ✓ **الهجرة الأوروبية إلى بريطانيا:** وهى أهم أسباب الصراخ البريطانى فى وجه أوروبا، فالأرقام الرسمية تؤكد تدفق 286 ألف أوروبى إلى سوق العمل البريطانى واستفادتهم من نظام الإعلانات الاجتماعية، وكان ديفيد كاميرون يسعى إلى تعديل القواعد المرتبطة بالهجرة، ولكن كانت دائمًا تقابل برفض أوروبى، لأن بند حرية انتقال الأفراد فى اتفاقية شينجن تعد واحدًا من أهم بنود النادى الأوروبى، هذا فضلًا عن التذمر البريطانى من العمالة الأوروبية.
- ✓ **التذمر من الرسوم الأوروبية:** الاتحاد الأوروبى كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومًا على الدول المنظمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية وتعافيه، لكن بريطانيا التى تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز فى موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التى تثقل كاهل خزينتها التى يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترلينى يوميا. **(حملاوي ، 2017، صفحة 254)**
- ✓ **الافتقار إلى الديمقراطية:** بعض البريطانيين وهم الذين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبى يرون أن نظام الاتحاد يفتقر إلى الديمقراطية المعمول لها فى النظام البريطانى ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة التى يحق لها وضع مشاريع قوانين على البرلمان الأوروبى المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.
- ✓ **إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة:** فى ظل التحديات الجيوسياسية التى تحيط بالاتحاد الأوروبى، فإن فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة تأتى فى الأذهان، خاصة للتصدى لروسيا وغيرها، وهذا ما اعتبرته بريطانيا نوعا من التهديات، فضلا عن استعادة وضع الكتلة فى السياسة الخارجية على مستوى العالم، مع الأخذ بالاعتبار أن بريطانيا إلى جانب فرنسا هما أكبر قوتين عسكريتن فى الكتلة وهو ما يثير مخاوف من المشاركة الأكبر لهما.
- ✓ **التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية:** فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى يحرر الجسم القضائي من أحكام القيود القانونية، خاصة

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية.

- ✓ **أزمة اللاجئين:** والتى بدأت تهد كاهل الحكومة البريطانية وتشكل عبئًا كبيرا عليها. **(شوقي، 2016)**
- ✓ **الخوف من الإرهاب :** زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية مؤخرا دفعت المواطن البريطاني إلى التفكير في أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحد حركة المواطنين الأوروبيين، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا.
- ✓ **المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد :** استطاع قادة سياسيون في معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على المواطنين البسطاء ، وخلق فزّاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وتصوير الأمر على أنه يهدد بفتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حاليا إلى الدول الأوروبية.
- ✓ **تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ(19) على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي:** إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضا من قِبل أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة. **(بوخريص، 2017)**
- ✓ **التوفير المالي للصحة والتعليم:** هذا السبب مترتب على التخلص من أعباء استقبال المهاجرين عبر الحدود، الذي أسهم في تصديقه مئات المطويات التي وزعت بالبريد أو على نواصي الشوارع، التي توقعت توفير 350مليون جنيه إسترليني (480 مليون دولار) أسبوعياً لحساب الخزينة البريطانية، وهو مبلغ كاف لبناء مستشفى، كما أن المبلغ نفسه يعادل نصف ميزانية التعليم في إنجلترا، مع

اقتراحات من معسكر المعارضين للبقاء بتوظيف تلك الأموال في البحث العلمي والصناعات الجديدة.

- ✓ **التجارة الحرة:** قدّم معسكر المعارضين للبقاء تصورا عن أوضاع التجارة عقب الخروج، كانت سببا كافيا لدى المواطن البريطاني إلى توقع الأفضل، حيث يتصور المواطن البريطاني أن الرحيل سيمكن بلاده من إقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي دون خضوعها لقوانين الاتحاد، حيث يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، بالإضافة لمساعي إقامة منطقة تجارة حرة.
- ✓ **النفوذ الدولي:**يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية، ومن أشهر الدعاة لهذا النفوذ بوريس جونسون، الذي قال في المناظرة الأخيرة التي نظمتها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، "حان الوقت لاستعادة بريطانيا السيطرة الكاملة، فضلا عن مبالغ مالية كبيرة ستستردها، وسيكون لها القرار الكامل بخصوص سياستها التجارية، ونظامها التشريعي".
- ✓ **الكلمة الأولى للتشريعات الوطنية:**الناخب البريطاني أصبح على قناعة بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيعلي من صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن، وتوقعات الناخب البريطاني بمنح صلاحيات وسلطات أكبر للبرلمان البريطاني، جعلته يتأمل خيراً على الأصعدة كافة، خاصة أن بعض القوانين الداخلية في حاجة إلى تغيير، لكنها تتعارض مع قوانين الاتحاد الأوروبي ما يحول دون إقرارها.
- ✓ **التحديات الاقتصادية والازمة العالمية:** خلال العقد المنصرم عاشت الاقتصادات الكبرى أزمة مالية واقتصادية ثقيلة وما زالت تبعاتها تؤثر حتى الان، طريقة تعامل المؤسسات الكبرى وراسمو السياسات المالية حول العالم شابها الكثير من عدم الكفاءة،فشل الاتحاد الاوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل بالبنك المركزي

الاوروبي (ECB) في حل معظلات هيكلية في الاقتصادات الاوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولا الى اعتماد الفائدة السلبية والفشل في الوصول الى أهداف نمو اسعار المستهلكين (التضخم) الى مستويات 2%، كل هذا جعل الجميع أمام استحقاق المساءلة القاسية من قبل مجتمعاتها.

- ✓ **التفاوت في الاداء الاقتصادي:** حين فشل الاتحاد الاوروبي في تمكين الدول الصغيرة او ما يسمى بـ"الاسواق الطرفية" في بولندا وقبرص وهنغاريا واليونان والى حد ما في ايرلندا والبرتغال من تحقيق معدلات نمو اقتصادي نموذجي دفع اعداد ضخمة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في اوروبا الغربية الثرية وبالاخص بريطانيا بسبب برامج الضمان الاجتماعي السخية جدا، من جانب اخر كيف يمكن ان يتشارك الالمان الكادحين مع القبرصيين الكسالى في عملة واحدة وسياسة مالية واحدة؟ هذا غير منصف بالمرة، هذا التفاوت تسبب في تفاوت في التعامل، وقد شاهدنا كيف تعرضت اليونان كأمة وتاريخ الى إذلال غير مسبوق بين فيفري واغسطس 2015 من أجل حفنة من المساعدات المالية، لا احد يطمح بمثل هكذا معاملة اطلاقا.
- ✓ **النموذج السويسري:** سويسرا بلد ليس عضوا في الاتحاد الاوروبي لكنها تملك معدلات نمو اقتصادي وناتجا إجماليا محليا أفضل من المملكة المتحدة ومعدلات بطالة اقل من المملكة المتحدة وعملة أقوى من الجنيه الاسترليني، فأراد الناخب البريطاني تجريب النموذج السويسري. **(النعيمي، 2016)**

3. أسباب تعثر اتفاقية البريكست

كان من المقرر أن يحصل بريكست (تعبير بريكست هو اختصار للكلمتين الإنجليزيتين (British Exit) واللتين تعنيان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) في الـ 29 مارس 2019 بعد مرور سنتين على تفعيل رئيسة الحكومة السابقة تيريزا ماي المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي وبدء عملية الخروج رسميا بما فيها بدء التفاوض حول اتفاق للخروج، ولكن موعد بريكست أجل عدة مرات، حيث أنه في الـ25 من نوفمبر 2018 صادق رؤساء الدول والحكومات الأوروبية المجتمعون في بروكسيل بالإجماع على مسودة

اتفاق خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، التي توصل لها المفاوضون من الطرفين بعد 17 شهرا من المفاوضات الشاقة، ولكن نواب مجلس العموم البريطاني رفضوه ثلاث مرات، تضمنت الصفقة اتفاقا ملزما للانسحاب يحدد شروط "الطلاق" بين الطرفين، كما تضمنت اعلانا سياسيا غير ملزم يحدد طبيعة العلاقة المستقبلية بينهما، وشمل اتفاق الانسحاب طيفا واسعا من المواضيع منها:

1.3 **اتفاق رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي:**

- ✓ **حقوق المواطنين:** الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها المواطنون الأوروبيون (يبلغ عددهم حوالي مليون مهاجر)المقيمون في بريطانيا وحقوق المواطنين البريطانيين(3 مليون مهاجر) المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي،
- ✓ **التسوية المالية:** وقدر المبلغ الذي ينبغي على بريطانيا دفعه للاتحاد الأوروبي بحوالي 39 مليار جنيه استرليني.
- ✓ **ضمانات خاصة حول الحدود بين الجمهورية الإيرلندية ومقاطعة إيرلندا الشمالية البريطانية:** فالحدود الإيرلندية هي الحدود البرية الوحيدة الفاصلة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، حيث تمتد على طول 500 كم وتشق الجزيرة الإيرلندية بأكملها، ويمر من خلالها 200 طريق، ما يجعل عدد المعابر الحدودية على طولها يفوق عدد المعابر الحدودية على طول الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي، ومن هنا تبرز صعوبة بل استحالة مراقبة هذه الحدود كليا، وفي استفتاء 23 يونيو 2016 صوت 56% من الإيرلنديين الشماليين لصالح البقاء ضمن الاتحاد الاوروبي، إذ أن 31% من صادرات إيرلندا الشمالية موجهة لجمهورية إيرلندا، إضافة إلى أن نحو 30 ألف شخص يعبرون الحدود يوميا في الاتجاهين.

وينص البروتوكول الخاص بالحدود الإيرلندية المدرج ضمن اتفاق الخروج، على أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل لتفادي العودة إلى حدود مادية صلبة في إيرلندا بنهاية الفترة الانتقالية المقررة في يوليو 2020، فإن آلية أطلق عليها "شبكة أمان" ستطبق مباشرة، ووفقا لهذه الاتفاقية تحول إيرلندا الشمالية إلى "منطقة جمركية واحدة" تبقى فيها سارية حرية عبور السلع المسموح بها من الاتحاد الأوروبي، بدون تطبيق أي رسوم جمركية أو أنظمة للحصص على السلع الصناعية و الزراعية. لكن هذا الاتحاد الجمركي سيقوم بمنع المملكة

المتحدة من التوقيع على أي اتفاقية تجارة حرة لتبادل السلع مع أي دول أخرى باستثناء الاتحاد الأوروبي، وذلك لمنع دخول البضائع إلى السوق الأوروبية من دولة ثالثة تستغل هذا الوضع التفضيلي عبر إيرلندا الشمالية، الا ان البرلمان البريطاني رفض قطعيا أن يكون لإيرلندا الشمالية أي وضعية استثنائية بمعزل عن باقي مناطق المملكة المتحدة، كما يعتبر النواب المؤيدون للخروج من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق أن "شبكة الأمان"، لا تعدو كونها تدخلا أوروبيا في الشأن السياسي الداخلي البريطاني، وفي الـ 15 من جانفي 2019، رفض مجلس العموم البريطاني بأغلبية كبيرة الاتفاق الذي توصلت له تيريزا ماي للخروج من الاتحاد بـ432 نائب ضد الاتفاق مقابل 202 مع، فيما اعتبر أسوأ هزيمة سياسية تُمنى بها حكومة في تاريخ بريطانيا. **(لم يذكر الكاتب، 2019)**

وبالتالي يمكن القول أن السبب الرئيسي وراء رفض العديد من النواب المحافظين ونواب الحزب الاتحادي الديمقراطي (الحزب البروتستانتي الرئيسي في إيرلندا الشمالية الذي يدعم حكومة المحافظين) لاتفاق البريكست هو موضوع الترتيبات التي يتضمنها الاتفاق حول الحدود بين الجمهورية الإيرلندية ومقاطعة إيرلندا الشمالية، ففي الوقت الحاضر لا توجد أي نقاط حدود أو حواجز أو أي اجراءات لتفتيش المسافرين والبضائع التي تعبر الحدود بين جزئي جزيرة إيرلندا ، وتضمن اتفاق الخروج الذي أبرمته حكومة ماي مع الاتحاد الأوروبي ضمانات باستمرار هذا الوضع حتى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد. وتدخل هذه الاجراءات حيّز التنفيذ فقط في حالة اخفاق الطرفين في التوصل بسرعة إلى اتفاق شامل للتجارة الحرة. ومن شأنها إبقاء بريطانيا ضمن وحدة الجمارك الأوروبية، وإبقاء إيرلندا الشمالية ضمن بعض من شروط السوق الأوروبية الموحدة.

ويقول منتقدون إن منح إيرلندا الشمالية وضعا مختلفا قد يهدد كيان المملكة المتحدة، ويخشون من أن تكتسب هذه الاجراءات صفة الديمومة، ولكن مؤيدي الاجراءات يقولون إنها ضرورية لضمان السلم في إيرلندا الشمالية.

2.3اتفاق بريكست الجديد بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي(اتفاق جونسون)

يتضمن اتفاق بريكست الجديد بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي الخطوط العريضة للاتفاق السابق الذي رفضه البرلمان البريطاني ثلاث مرات، لهذا جاءوا بالتعديلات الجديدة التي

جعلت جونسون يوافق على الاتفاق فيما يخص حقوق المواطنين والفترة الانتقالية والتسوية المالية حيث يتضمن اتفاق بريكست الجديد بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي الذي عرض على مجلس العموم للتصويت الخطوط العريضة للاتفاق السابق باستثناء ما يتعلق بمسألة إيرلندا الشمالية الحساسة التي أعيد التفاوض حولها، ولا ينص الاتفاق الجديد على شبكة الأمان التي تبقى بموجبها بريطانيا متصلة جمركيا بالاتحاد الأوروبي والتي رفضها بوريس جونسون تماما، في ما يلي النقاط الرئيسية في الاتفاق المكون من 535 صفحة: **(لم يذكر الكاتب، ماذا يتضمن اتفاق بريكست الجديد بين لندن وبروكسل؟، 2019)**

- ✓ **تمتد الفترة الانتقالية حتى نهاية عام 2020** :حيث تبقى خلالها الأمور كما هي سارية حتى نهاية 2020، بمعنى أن يطبق البريطانيون الأنظمة الأوروبية ويستفيدون منها، ويدفعون كذلك مساهمتهم المالية ولكن دون أن يكونوا أعضاء في المؤسسات أو يشاركوا في القرارات والهدف من المرحلة الانتقالية تفادي القطيعة الحادة ولاسيما بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين ومنح الوقت لمناقشة مستقبل العلاقة بين الطرفين. ويمكن تمديد الفترة لسنة أو سنتين بموافقة الطرفين.
- ✓ **حقوق المواطنين:** سيتمكّن 3,2 مليون أوروبي في المملكة المتحدة و1,2 مليون بريطاني في أوروبا من مواصلة الدراسة والعمل والحصول على مكافآت وجلب عائلاتهم، كما هو الحال قبل الانفصال.
- ✓ **التسوية المالية:** تحترم المملكة المتحدة الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الموازنة الحالية المتعددة السنوات (2014–2020)، والتي تغطي أيضًا الفترة الانتقالية، في المقابل ستستفيد من الصناديق الهيكلية الأوروبية والسياسة الزراعية المشتركة،و قدرت لندن هذا المبلغ بنحو 39 مليار جنيه إسترليني (45 مليار يورو) إذا تم الخروج في آذار/مارس 2019 كما كان مخططا في الأصل.
- ✓ **النظام الجمركي في إيرلندا الشمالية:**تبقى مقاطعة إيرلندا الشمالية البريطانية ضمن المنطقة الجمركية للمملكة المتحدة بموجب البروتوكول المبرم، وإذا ما دخلت منتجات من بلدان أخرى (مثل الولايات المتحدة التي تتوق المملكة المتحدة لأن تبرم معها اتفاقية للتجارة الحرة) إلى إيرلندا الشمالية وبقيت فيها، تطبق عليها الرسوم الجمركية البريطانية.

في المقابل، إذا كانت هذه البضائع القادمة من دول ثالثة متجهة إلى الاتحاد الأوروبي عبر إيرلندا الشمالية، فستطبق سلطات المملكة المتحدة عليها الرسوم الجمركية للاتحاد الأوروبي. تقوم الجمارك البريطانية بالتحقق من المنتجات عند دخولها إلى المقاطعة وتطبيق قانون الجمارك الخاص بالاتحاد، وتواصل إيرلندا الشمالية تطبيق مجموعة محدودة من لوائح الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تلك الخاصة بالسلع المتصلة بالجانب الصحي التي تخضع للفحوصات البيطرية. سيكون لجمعية إيرلندا الشمالية (ستورمونت) صوت حاسم بشأن التطبيق طويل الأجل لتشريعات الاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة. تتعلق آلية "الموافقة" هذه بجملة أمور منها تنظيم البضائع والجمارك والسوق الموحدة للكهرباء وضريبة القيمة المضافة والمساعدات الحكومية.

هذا يعني في الممارسة العملية أنه بعد مرور أربع سنوات على انتهاء الفترة الانتقالية، يجوز للجمعية بغالبية بسيطة، إعطاء الضوء الأخضر للحفاظ على تطبيق قانون الاتحاد أو التصويت لصالح التخلي عنه.

في الحالة الأخيرة، سيتوقف تطبيق البروتوكول بعد ذلك بعامين. بعد مرور أربع سنوات على بدء نفاذ البروتوكول، يجوز للممثلين المنتخبين لإيرلندا الشمالية أن يقرروا، بغالبية بسيطة، ما إذا كانوا سيستمرون في تطبيق قواعد الاتحاد في إيرلندا الشمالية أم لا.

4. استشراف لواقع العلاقات البريطانية الاوروبية بعد البريكست

1.4 واقع التجارة التجارة البينية البريطانية الاوروبية

يشكل الاقتصاد البريطاني حوالي 15% من اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وتبلغ الصادرات البريطانية حوالي 20% من صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الخارج (دون احتساب الصادرات البينية بين دول الاتحاد الاوروبي). **(مركز الإمارات للسياسات، جوان 2016، صفحة 3)**

وقد عرفت العلاقات التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تطورا إيجابيا ، ففي عام 1962 وقبل الانظمام كانت تمثل الصادرات البريطانية إلى السوق الأوروبية نحو 35٪ من اجمالي الصادرات، لترتفع هذه النسبة مسجلة نحو 42٪ عام 1973 ، وفي نفس الوقت عرفت الواردات البريطانية من السوق الاوروبية تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت النسبة المئوية لمعدل واردات المملكة المتحدة من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 13 نقطة مئوية بين

عامي 1962 و 1973 من حوالي 30٪ إلى حوالي 43٪، وقد استمر هذا الاتجاه الإيجابي بعد انضمام المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي حيث تعمقت العلاقات التجارية بين الطرفين ، فقد ارتفعت كل من معدلات التصدير والاستيراد في المملكة المتحدة خلال الفترة بين عامي 1973 و 1995 إلى أن تجاوزت 60 ٪ .

ولكن مع نهاية التسعينات ، حدث انخفاض كبير في حصة كل من الواردات والصادرات ، ولكن الواردات من الاتحاد الاوروبي كانت أكثر تأثرا بسبب انخفاض القدرة التنافسية في أوروبا مقارنة بالمشاركين الجدد في التقسيم الدولي للعمل (الصين)، وبعد ذلك حدث انتعاش طفيف ليرجع ويعرف معدل التصدير انخفاضا بعد ذلك بنحو 10 نقاط مئوية في أعقاب الازمتين الامريكية والاوروبية، حيث انخفضت التجارة مع أعضاء الاتحاد الأوروبي بنسبة أكبر مقارنة مع بقية دول العالم نتيجة للأزمة الشديدة والمستمرة في العديد من دول منطقة اليورو ، (**GLOBAL ECONOMIC DYNAMIC، صفحة 6**)والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم(01) : التجارة الخارجية بين الاتحاد الاروبي وبريطانيا

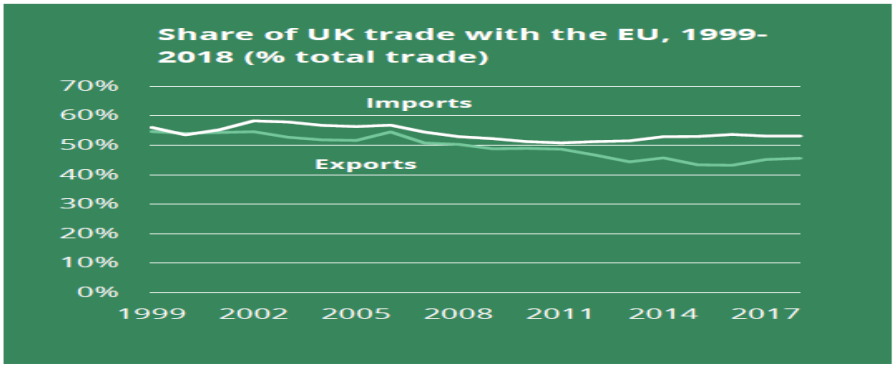

Source : Matthew Ward**, Statistics on UK-EU trade, house of Commons Library Briefing**, number 7851, 16 December 2019, P3

وبشكل عام يمكننا القول أن الاتحاد الاوروبي وبريطانيا أكبر شريكين تجاريين، حيث تشكل تجارة المملكة المتحدة البريطانية "صادرات" نحو الاتحاد الأوروبي أكثر من 50٪ من صادراتها خلال الفترة 1999 / 2008 فمثلا في عام 2006 أين حققت الذروة، شكلت صادرات المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي 55 ٪ من جميع الصادرات في حين انخفضت هذه النسبة بعد الازمة المالية العالمية 2008 حيث مثلت خلال الفترة

2017/2008 أقل من 50% ، ففي سنة 2016 وصل هذا الانخفاض إلى 43٪وهو أكبر انخفاض سجل خلال هذه الفترة، في حين شكلت الواردات البريطانية من الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 1999 /2017 أكثر من 50٪ وقد عرفت تراجعا كبيرا بعد الازمة العالمية المالية 2008 ، فقد انخفضت واردات المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي من الذرة التي حققت العام 2002 بنسبة 58 ٪ إلى اكبر مستوى من التراجع بنسبة 51 ٪ في عام 2010.

وقد وصل حجم التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي العام 2018 نحو 45 ٪ من إجمالي صادرات المملكة المتحدة من السلع والخدمات بنحو 291 مليار اورو من السلع والخدمات و 53 ٪ من وارداتها من السلع والخدمات بمقدار 357 مليار اورو 2018 ، وبقيت حجم التجارة بين الطرفين العام 2018 ، وبالنظر إلى البلدان منفردة تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك تجاري للمملكة المتحدة حيث تمثل أقل بقليل من خمس صادرات المملكة المتحدة وأكثر بقليل من 10٪ من الواردات في عام 2018، **(James, Shayerah , & Derek , june 2016, p. 3)** والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): التجارة الخارجية البينية لعام 2018 بين كل من الاتحاد الاوروبي وبريطانيا والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

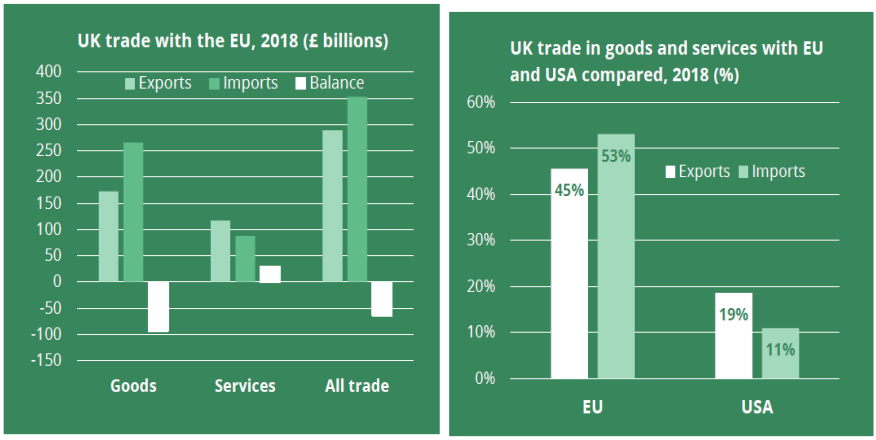

Source :Matthew Ward, **Statistics on UK-EU trade**, house of Commons Library .Briefing, number 7851, 16 December 2019, P3

وفي حالة انفصال بريطانيا عن الاتحاد الاوروبي ستكون هذه التبادلات التجارية أمام ضرائب جديدة ورسوم جمركيّة، **(قناة العالم، 2016)**فمن المعروف أنه لا توجد تعرفة جمركية على حركة مرور البضائع والمبيعات بين دول الاتحاد، وسيؤثر خروج بريطانيا بشدة في تجارتها مع الاتحاد، في حال لم تتوصل معه إلى علاقة خاصة تمنحها ميزات تجارية. **(مركز الإمارات للسياسات، جوان 2016، صفحة 3)**

2.4مستقبل التجارة الخارجية البينية بين بريطانيا و الاتحاد الاوروبي

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بدون الوصل إلى اتفاق تجاري سيترتب عليه فرض قيود واجراءات صارمة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ، فالشركات البريطانية التي كانت تمارس نشاطها بحرية في الأسواق الأوروبية سترى بضائعها عرضة لتكاليف جديدة في كل مرة تعبر فيها الحدود، ستأخذ هذه التكاليف شكل حواجز جمركية وغير جمركية .

ولكن من المتوقع من الشركات البريطانية اتخاذ خطوات لتعويض هذه التكاليف المضافة ، وهذا سيدفع بها إلى البحث عن شركاء تجاريين بديلين في أسواق جديدة من جهة وزيادة التركيز المحتمل على السوق المحلية في المملكة المتحدة من جهة أخرى.

وتعتبر صناعة السيارات ، التكنولوجيا، ومنتجات الرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية من أهم السلع المصنعة والمساهمة بشكل كبيرة في حجم التجارة البينية للطرفين ، ومن المتوقع إذا استمرت الصادرات البريطانية إلى السوق الأوروبية عند نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2016 ، فستبلغ تكاليف االتصدير ما مجموعه 3.8 مليار جنيه إسترليني سنويا عبر قطاعات التصنيع الرئيسية الأربعة: السيارات والتكنولوجيا والرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية، **(McKenzie, 2017, p. 2)**والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03):التكاليف المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي

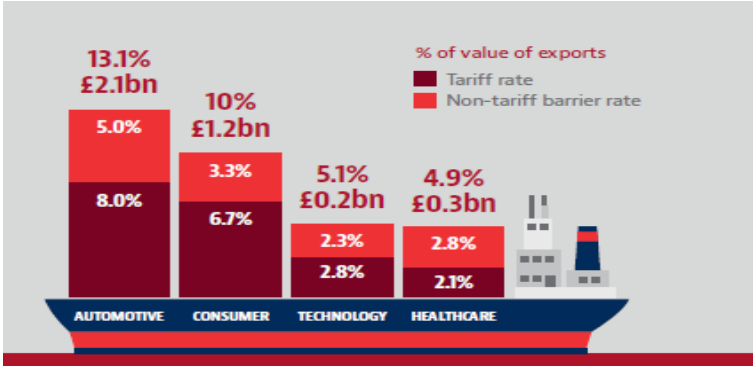

Source :Baker McKenzie, **The realities of trade after Brexit**, England ,2017,p3

إن زيادة تكاليف التصدير متمثلة في كل من الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى تخفيض في حجم الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي ، حيث أن أكبر انخفاض سيشهده قطاع السيارات ، يليها قطاع السلع الاستهلاكية ، في حين أن النسبة المئوية الأقل أهمية في الانخفاض سيسجلها كل من قطاع التكنولوجيا والرعاية الصحية .

ففي قطاع السيارات من المتوقع أن تنخفض عائدات صادرات الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا بنسبة 4.3٪ ،في المقابل ، سيخسر قطاع السيارات في المملكة المتحدة أكثر من 22 ٪ من عائدات الصادرات بسبب انخفاض التصدير إلى الاتحاد الأوروبي – أكثر من خمسة أضعاف الخسارة–.

وبشكل عام يمكن القول أن المملكة المتحدة البريطانية ستواجه ثلاث إلى خمس أضعاف الخسائر – من حيث النسبة المئوية – التي يواجهها الاتحاد الاوروبي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): الخسائر المحتملة في التجارة البينية بين الاتحاد الاوروبي وبريطانيا بعد البريكست

	بريطانيا نحو الاتحاد الاوروبي %	**الاتحاد الاوروبي نحو بريطانيا %**
قطاع السيارات	**22.1-**	**4.3-**
قطاع السلع الاستهلاكية	**24.2-**	**7.3-**
قطاع العناية الصحية	**9.7-**	**2-**
قطاع التكنولوجيا	**14.4-**	**3.7-**

Source :Baker McKenzie, **The realities of trade after Brexit**, England ,2017,p5

وأمام هذه الوضعية هناك خطوات قد تتخذها الشركات لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك تغيير سلاسل التوريد الخاصة بها للحد من الاعتماد على الاتحاد الأوروبي في المستقبل ، يمكن للشركات أن تتطلع إلى التصدير نحو البلدان التي أبرمت معها المملكة المتحدة اتفاقية للتجارة الحرة (FTA)، ومع ذلك يمكن أن تكون عملية تغيير سلسلة التوريد معقدة ، ويُنصح الشركات بتقييم العديد من الاعتبارات. **(McKenzie, 2017, p. 5)**

وبصفة عامة يمكن القول أن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي سيكون تأثيره أكثر على القطاعات ذات العلاقات التجارية الأقوى مع الاتحاد الأوروبي بسبب التكاليف الجمركية أو غير الجمركية التي ستفرض عليها والتي ستأثر على الأسعار.

3.4سناريوهات العلاقات التجارية الاوروبية البريطانية بعد البريكست

ولما كانت طبيعة العلاقة الاقتصادية الجديدة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي لا تزال غير معروفة على وجه الدقة، فنحن نطرح سيناريوهين بالنسبة للتجارة الخارجية بين الطرفين: **(تشن، 2018)**

✓ **سيناريو "اتفاقية التجارة الحرة"**: الذي يفترض توصل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق عام بشأن التجارة الحرة، بما في ذلك تجارة الخدمات، ولكن مع بعض القيود المتعلقة بالهجرة، لان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي سيفقدها كل امتيازات العضوية الكاملة في حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية لأكبر سوق في العالم، وسوف تفقد التبعية لاتفاقات التبادل التجاري مع 53 دولة منها كندا وسنغافورة اذ كانت ترتبط باتفاقات تجارة مع الاتحاد الأوروبي . **(خليل، 2017)**

ونظرًا للتحديات المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، سيكون من الأفضل للشركات البحث عن استراتيجيات نمو أكثر انفتاحا وخاصة وانها تعتمد بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر، صفقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ستقدم أكبر الحلول للشركات البريطانية العاملة في القطاعات الحيوية الاربعة.

الجدول رقم (02):الأسواق المحتملة للمنتجات البريطانية

	قطاع السيارات	قطاع السلع الاستهلاكية	قطاع العناية الصحية	قطاع التكنولوجيا
الولايات المتحدة	*	*	*	*
الصين	*	*	*	*
اليابان		*	*	*
كندا	*	*	*	
كوريا		*		*
المكسيك	*			*

أستراليا	*			
سويسرا			*	

Source :Baker McKenzie**, The realities of trade after Brexit**, England ,2017,p14

وفي الوقت الراهن يجري الاتحاد الأوروبي بالفعل مفاوضات متقدمة مع الولايات المتحدة بشأن صياغة اتفاقية للتجارة الحرة ، بعد أن أنهى مناقشاته مع كندا وسنغافورة، تهدف اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى توفير فرص تجارية واستثمارية جديدة للشركات من جميع الأحجام، مع تعزيز الوظائف، وتسعى إلى خفض الأسعار وتوسيع الخيارات للمستهلكين، مع الحفاظ على معايير الاتحاد الأوروبي لحماية المستهلك والحقوق الاجتماعية والقواعد البيئية.

ويمكن للمملكة المتحدة أن تتطلع إلى تكرار نفس اتفاقيات التجارة الحرة الحالية الخاضعة حاليا للتفاوض مع الاتحاد الاوروبي، على الرغم من أنه سيكون هناك بالطبع اختلافات كبيرة اعتمادا على المصالح الوطنية لكل دولة، يجب أن تطلب الشركات من الحكومة أن تمهد الطريق لدخول الأعمال التجارية في المملكة المتحدة أو التوسع في أسواق جديدة ، من خلال مراجعة ترتيبات الملكية الفكرية ، أو التفاوض على امتيازات قانون العمل المحلي أو ضمان التوافق التنظيمي عبر مجموعة من القضايا.

إلا أن التفاوض على اتفاقية تفيد المملكة المتحدة قد يكون صعبا في ظل إدارة ترامب. فقد أثار نهج الرئيس في المعاملات ورغبته في "الفوز" شكوكا في أن الولايات المتحدة ستوافق على أي صفقة ان لم تكن الصفقة أكثر فائدة للولايات المتحدة بشكل واضح من نظيرتها. **(McKenzie، 2017، صفحة 14)**

- ✓ **سيناريو منظمة التجارة العالمية** الذي تفقد فيه المملكة المتحدة أي وضع تفضيلي في الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي وتعتمد جداول التعريفات الجمركية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية للتجارة في السلع، وبالإضافة إلى ذلك يُفترض تطبيق نظام أكثر صرامة بشأن الهجرة، حيث أن معظم الدراسات الخارجية تشير إلى أن مغادرة بريطانيا الاتحاد الاوروبي ستكون مكلفة بالنسبة للمملكة وخاصة في ظل سيناريو المنظمة العالمية للتجارة.

وبناءا على هاذين السناريوهين يمكن أن يهبط ناتج الخدمات المالية بنسبة تصل إلى 15% في سيناريو اتفاقية التجارة الحرة، ويرجع هذا إلى أن رُبع إيرادات القطاع المالي المحلي يرتبط بعملاء من الاتحاد الأوروبي، وقد تحتاج الشركات إلى إنشاء فروع تابعة في الاتحاد الأوروبي لمواصلة تقديم بعض هذه الخدمات، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (4) :سناريوهات العلاقات التجارية البريطانية الاوروبية بعد البريكست

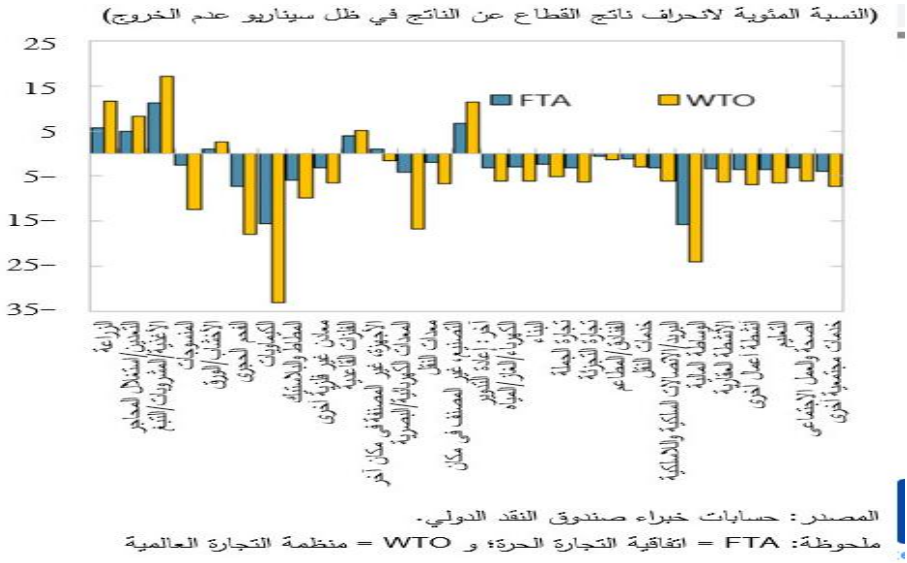

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: FTA = اتفاقية التجارة الحرة؛ و WTO = منظمة التجارة العالمية

وهناك سيناريو أخر يتوقع بأن تتوصل بريطانيا إلى اتفاق تجاري بينها وبين الاتحاد الاوروبي على غرار النرويج، التي تستفيد من ميزة السوق الواحدة المشتركة دون أن تكون خاضعة لقوانين الاتحاد الأوروبي، بمعنى أخر أن تغادر بريطانيا النادي الأوروبي مع بقائها في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ما يمنحها حق الانضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة، ولكن مع تحريرها من قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بالسياسات الزراعية ومسائل العدالة والشؤون الداخلية وغيرها،.إلا أنه من المرجح ألا يوافق الاتحاد الأوروبي على منح بريطانيا هذه الميزة في حال خروجها منه، كما أشارت تصريحات المسؤولين الأوروبيين مثل رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر ورئيس المجلس الأوروبي دونالد تسك، وذلك بهدف عدم تشجيع بقية دول الاتحاد على الانفصال عنه، والإبقاء على الوحدة الأوروبية، ومن المتوقع أن تدفع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي وتحديداً ألمانيا وفرنسا باتخاذ إجراءات حمائية ضد الصادرات البريطانية، وبالذات المنتجات الزراعية، لكن ذلك لا يعني بالطبع قطع وقف العلاقات التجارية مع بريطانيا، فمن السيناريوهات المطروحة أيضا أن يلجأ الطرفان إلى التعامل وفقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة. **(مركز الإمارات للسياسات، جوان 2016، الصفحات 3-4)**

5. تحليل النتائج:

ومن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ إن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي سيفقدها كل امتيازات العضوية الكاملة في حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية لأكبر سوق في العالم، وسوف تفقد التبعية لاتفاقات التبادل التجاري مع 53 دولة ، اذ كانت ترتبط باتفاقات تجارة مع الاتحاد الأوروبي وستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة لتحصيل الامتيازات التجارية ذاتها، وبالتالي فمغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي ستحد من بعض منافع التجارة أو تلغيها نهائيا إذا لم تتوصل إلى اتفاق تجاري مع الاتحاد الاوروبي وشركائه وهو مايثبت **صحة الفرضية الاولى.**
- ✓ إن الاتحاد الاوروبي وبريطانيا يعتبران أكبر شريكين تجاريين وبالتالي انفصال بريطانيا عن الاتحاد الاوروبي لن يكون في صالح الدولتين وهذا إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهم ، ومن المتوقع أن تواجه المملكة المتحدة البريطانية ثلاث إلى خمس أضعاف الخسائر التي يواجهها الاتحاد الاوروبي في القطاعات الرئيسية للتصدير ، ومن المتوقع أيضا قيام بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتحديدا ألمانيا وفرنسا باتخاذ إجراءات حمائية ضد الصادرات البريطانية، وهذا بهدف عدم تشجيع بقية دول الاتحاد على الانفصال عنه، وبالتالي يمكن القول أن عدم التوصل لاتفاق حول العلاقات التجارية بين الاتحاد الاوروبي وبريطانيا ستدفع ثمنه بريطانيا غاليا، وهو مايثبت **صحة الفرضية الثانية**
- ✓ إن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بدون اتفاق تجاري سيترتب عليه فرض قيود واجراءات صارمة من حواجز جمركية وغير جمركية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ، حيث أن الشركات البريطانية التي كانت تمارس نشاطها بحرية في الأسواق الأوروبية سترى بضائعها عرضة لتكاليف جديدة في كل مرة تعبر فيها الحدود ، وهذا سيدفع

الشركات البريطانية إلى البحث عن أسواق جديدة في كل من الصين والولايات المتحدة الأمركية والتي ستكون منفذ للمنتجات البريطانية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى من المحتمل أنه سيتم زيادة التركيز على السوق المحلية في المملكة المتحدة، وهو مايثبت **صحة الفرضية الثالثة.**

✓ إن السبب الرئيسي وراء رفض مجلس العموم البريطاني لاتفاق البريكست هو موضوع الترتيبات التي يتضمنها الاتفاق حول الحدود بين الجمهورية الإيرلندية ومقاطعة إيرلندا الشمالية، ففي الوقت الحاضر لا توجد أي نقاط حدود أو حواجز أو أي اجراءات لتفتيش المسافرين والبضائع التي تعبر الحدود بين جزئي جزيرة إيرلندان وقد رفض البرلمان البريطاني قطعيا أن يكون لإيرلندا الشمالية أي وضعية استثنائية بمعزل عن باقي مناطق المملكة المتحدة، كما يعتبر النواب المؤيدون للخروج من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق أن "شبكة الأمان"، لا تعدو كونها تدخلا أوروبيا في الشأن السياسي الداخلي البريطانين حيث أن منح إيرلندا الشمالية وضعا مختلفا قد يهدد كيان المملكة المتحدة، ويخشون من أن تكتسب هذه الاجراءات صفة الديمومةن وهو مايثبت **صحة الفرضية الرابعة.**

✓ إن زيادة تكاليف التصدير متمثلة في كل من الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى تخفيض في حجم الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي ، حيث أن أكبر انخفاض سيشهده قطاع السيارات يليها قطاع السلع الاستهلاكية في حين أن النسبة المئوية الأقل أهمية في الانخفاض سيسجلها كل من قطاع التكنولوجيا والرعاية الصحية.

5. خاتمة:

بعد انضمام دام 47 عاما بين بريطانيا والاتحاد الاوربي من 1 جانفي 1973 الى 31 – جانفي 2020 تم انفصال بريطانيا رسميا عن الاتحاد الاوربي، اذ دخلت مرحلة جديدة في تاريخها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي مرحلة بريكست، فبريطانيا كانت تعد إحدى الأعمدة الرئيسة في الاتحاد الأوروبي وقد حصلت على امتيازات كثيرة منه ، ففي المجال التجاري تميزت السلع البريطانية بسهولة تنقلها ضمن دول الاتحاد الاوروبي ، وتميزت العلاقات البريطانية الأوروبية قبل الانفصال بحالة عدم الارتياح المتبادل القائمة على تاريخٍ طويل من عدم الثقة وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والدول

الأوروبية، وخصوصا مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد ألمانيا وفرنسا، اذ لم تكن بريطانيا متحمسة يوما لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وكان لهذا الانفصال اثار اقتصادية على الطرفان ابريطاني والاوروبي عل حد سواء.

وبعد النتائج المتوصل اليها قمنا بوضع الاقتراحات التالية :

- ✓ لا بد أن لا تكون شروط أي اتفاق تجاري بين الاتحاد الاوروبي و بريطانيا أقل صرامة عن تلك الواردة في اتفاقات الشركة القائمة مع دول اخرى، ذلك أن منح بريطانيا شروطا أسهل من شأنه أن يفرض على الفور تنازلات مماثلة لسويسرا والنرويج، واذا حصلت بريطانيا على أي امتياز خاص فان ذلك سيغري من جانب أخر اعضاء آخرين تعوزهم الحماسة إلى التهديد بالخروج من الاتحاد الأوروبي والمطالبة بإعادة التفاوض.

6. قائمة المراجع:

أولا:المراجع باللغة العربية

I. <u>المذكرات والاطروحات</u>

1- حملاوي سكينة، **انعكاسات الازمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الاقليمية دراسة حالة الاتحاد الاوروبي –أزمة اليورو**– أطروحة دكتوراه –غير منشورة–، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

II. <u>منشورات الهيئات والمنظمات الدولية</u>

2- مركز الإمارات للسياسات، **التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، وحدة الدراسات الاوروبية، أبو ظبي،الامارات العربية المتحدة، **26** جوان 2016.

3- جياكين تشن، **مسار غير متوازن في الفترة المقبلة: أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على مختلف القطاعات في اقتصاد المملكة المتحدة**، صندوق النقد الدولي، 2018/12/6.

III. <u>مواقع الانترنت</u>

3. موسوعة الجزيرة، **علاقات بريطانيا والاتحاد الأوروبي.. من المهد إلى "اللحد"**، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/، ، أطلع عليه يوم 2020/02/27 على الساعة 20:10.

4. العربية نت،**بعد البريكست.. 7 أمور ثابتة وأخرى متغيرة في حياة البريطانيين**، مقال منشور على الموقع الالكتروني:https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/، نشرت يوم 2020/01/31 على الساعة 12:18، أطلع عليها يوم 2020/03/01 على الساعة 01:13.

5. فاطمة شوقي، **6 أسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى.. أهمها الهجرة الأوروبية.. أزمة اللاجئين.. إنشاء قوة عسكرية موحدة للتصدى لروسيا وغيرها.. افتقار الاتحاد للديمقراطية.. والتذمر من رسوم أوروبا**، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.youm7.com/ ، نشرت يوم 24 يونيو 2016 ، على الساعة 01:25 ، أطلع عليه يوم 2018/10/29 على الساعة 20:00.

6. أحمد بوخريص،**خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: الأسبـــــاب والتداعيـــات**، المركز الديمقراطي العربي،مقالق منشور على الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=50120 ، نشرت يوم 2017/10/17 ، أطلع عليها يوم 2018/10/29 على الساعة 20:11.

7. صفاء النعيمي، ، **9 أسباب وارء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**،CNBC عربية، لندن، https://www.cnbcarabia.com/ نشرت يوم 2016/06/24، على الساعة 16:21 ، أطلع عليها يوم 2018/10/29 على الساعة 20:44.

8. لم يذكر الكاتب، **الحدود الإيرلندية.. معضلة تاريخية تهدد وحدة وسلام المملكة المتحدة**، https://alkhaleejonline.net/ نشرت يوم 2019/02/10، على الساعة: 14:09 ، أطلع عليها يوم 2020/03/30 على الساعة 10:10.

9. لم يذكر الكاتب، **ماذا يتضمن اتفاق بريكست الجديد بين لندن وبروكسل؟**، https://www.dw.com/ar نشرت يوم 2019/10/19 ، أطلع عليه يوم 2020/03/30 على الساعة 10:07.

10. العربية نت،**بعد البريكست.. 7 أمور ثابتة وأخرى متغيرة في حياة البريطانيين**، مقال منشور على الموقع الالكتروني:https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/، نشرت يوم 2020/01/31 على الساعة 13:44 ، أطلع عليها يزم 2020/03/01 على الساعة 00:41.

11. قناة العالم، **الرابحون والخاسرون من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، مقال منشور على الموقع الالكتروني:http://www.alalam.ir/news/ نشرت يوم 2016/06/26 على الساعة: 06:18 ، أطلع عليها يوم 2018/10/30 على الساعة 06:00.

12. شذى خليل، **الاثر الاقتصادي لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، مركز الوابد للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، مقال منشور على الموقع الالكتروني:http://rawabetcenter.com/archives/44880 ، نشرت يوم 2017/04/19، أطلع عليها يوم 2018/10/30 ، على الساعة 16:33.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

13. James K. Jackson,Shayerah Ilias Akhtar,Derek E. Mix, **Economic Implications of a United Kingdom Exit from the European Union**, Congressional Research Service.

14. Baker McKenzie, **The realities of trade after Brexit**, England ,2017.

15. Matthew Ward, Statistics on UK-EU trade, house of Commons Library Briefing, number 7851, 16 December 2019

16. GLOBAL ECONOMIC DYNAMIC**,Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union**,https://www.bertelsmann-stiftung.de/en/publications/publication/did/costs-and-benefits-of-a-united-kingdom-exit-from-the-european-union/